

رفض إقامة غرفة منفصلة في جبل لبنان «لتبقى سداً منيعاً في وجه الانقسامات السياسية»  
القصار لـ «اللواء»: «لنشكل حكومة توحى بالثقة وتوفر الأمن اللازم للاستثمار  
الثلاثاء، 21 كانون الثاني 2014 الموافق 20 ربيع الأول 1435 هـ



رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار

لم يفقد رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار يوماً الأمل بعودة الإقتصاد اللبناني الى مساره الطبيعي رغم كل ما واجهه من صعاب وأزمات كادت تؤدي به العام الماضي لا سيما الأزميتين السورية (إقليمياً) والحكومية (محلياً) وما رافقهما من أزمات أمنية متنقلة في لبنان. ولم يتوان القصار يوماً عن العمل على ترسيخ موقع القطاع الخاص في الإقتصاد اللبناني كرافعة أساسية لسموده سعياً في أن معاً على تهيئته عن الصراعات السياسية مهما اشتدت الظروف أو تغيرت. واليوم بعد أن استفحلت الأزمة السياسية في البلد وعمقت بذلك جذور الأزمة الاقتصادية يسعى القصار من موقعه كرئيس للهيئات الاقتصادية على درء الشرخ الكبير الحاصل في الإقتصاد وحمائته من تسلل الإنقسام السياسي إليه والفتك به.

«اللواء» التقت الوزير القصار في حوار شامل وهذا أبرز ما جاء فيه:  
لا لتقسيم الغرفة

بداية وتعقيباً على دعوة بعض الأطراف الى فصل التجارة والصناعة والزراعة في بيروت جبل لبنان وإقامة غرفة مستقلة في جبل لبنان قال القصار: إن الجسم الاقتصادي للقطاع الخاص في لبنان بدأ واحدة يحركها قلب واحد. وأنا شخصياً لا أحبذ إقامة غرفة منفصلة في جبل لبنان، نظراً لما ترمز إليه غرفة التجارة والصناعة والزراعة لبيروت وجبل لبنان من وحدة وعيش مشترك، إلى جانب كونها العامود الفقري لاتحاد الغرف اللبنانية. وتابع: في اعتقادي أننا أحوج ما نكون اليوم إلى روح الوحدة التي تمثلها الغرفة اليوم، والتي تبقى حائط السد المنيع الذي يقف تجاه الانقسامات السياسية التي نشهدها حالياً لكن ذلك لا يمنع المضي قدماً في تعزيز دور الغرفة في تقديم الخدمات لأصحاب المؤسسات ورجال الأعمال وتوسيع نطاق هذه الخدمات. ورحب القصار بحرارة بالمشروع الذي أطلقته الغرفة مؤخراً لتشييد مبنى نموذجي جديد لفرع الغرفة في سن الفيل، والذي سيقام على مساحة ألفي متر مربع وسيجهز بأفضل التقنيات الحديثة لخدمة القطاعات الاقتصادية ورجال الأعمال في جبل لبنان. خلافاً داخلية!

وعن ما تردد مؤخراً حول خلافات عديدة وقعت في كواليس القطاع الخاص بين الأركان الاقتصادية، لكنها لم تخرج إلى العلن حرصاً على توحيد الجسم الاقتصادي قال القصار: إن اختلاف الآراء بشأن طبيعي ضمن الأسرة الواحدة، خصوصاً وأن الجميع حريص أشد الحرص على تغليب المصلحة الوطنية فوق أية مصالح أخرى.

وعما إذا كان الجسم الاقتصادي سيتمكن في المرحلة المقبلة من الوقوف في وجه التقسيميين داخل القطاع الخاص قال: من موقعي كرئيس للهيئات الاقتصادية وتجربتي في قيادة الغرف اللبنانية التي بدأت عام 1972 واستمرت 34 عاماً لغاية عام 2005، فإنني أعتبر أن قوة الاقتصاد اللبناني تركز على قطاعه الخاص الذي بقي متماسكاً وموحداً حتى في أصعب ظروف الحرب الأهلية، وسيبقى كذلك بإذن الله، ليستمر دائماً الرافعة الأساسية لسمود الاقتصاد اللبناني ولتحجيده عن الصراعات السياسية مهما اشتدت الظروف أو تغيرت.

العلاقات مع الخليج  
بعد تدهور العلاقات اللبنانية الخليجية في المرحلة الأخيرة لا سيما العلاقات الاقتصادية بما تشمل السياحة والاستثمارات عملت الهيئات الاقتصادية على إعادة الأمور إلى نصابها بين لبنان ودول الخليج لجهة العلاقات الاقتصادية وعن قدرة الهيئات على تصويب تلك العلاقات قال القصار: نحن على تواصل دائم مع مجتمعات الأعمال في دول الخليج العربي ورغم كل ما يجري من أحداث عبثية في الداخل والخارج، فإنها لن تفسد للود قضية، وسيبقى لبنان موضع اهتمام شديد ويحتل موقعا مميزا كوجهة أساسية للشراكة والاستثمار لكن إعادة الأمور إلى مسارها الطبيعي من العلاقات الاقتصادية يتطلب توفير الاستقرار السياسي والأمني، بدءاً من تشكيل حكومة توحى بالثقة وتمسك بزمام الأمور وتوفر الاطمئنان اللازم الذي يحتاجه الاستثمار.

أمل بتشكيل الحكومة  
لطالما جالت وسعت أركان الهيئات الاقتصادية برئاسة القصار على الأقطاب السياسيين لحثهم على تشكيل حكومة وإعارة الشأن الاقتصادي الإهتمام الكافي تجنباً لمزيد من التأزم لكن لم يعر السياسيون حينها أذناً صاغية فهل استنفدت الهيئات كافة وسائل الضغط في سبيل تشكيل حكومة؟ يقول الوزير القصار في هذا السياق: نحن لا نزال ندق ناقوس الخطر، وأطلقنا الصرخة التي تلاقي صرخات وأنين جميع المواطنين لإنقاذ الاقتصاد الوطني وحماية لقمة العيش والى جانب الضغط لتأليف الحكومة، فإن عملنا متواصل بالتعاون مع كافة الهيئات الفاعلة في البلد والمجتمع المدني لحشد أوسع تأييد ممكن لحماية الاقتصاد الوطني ورفض ارتهانه للمصالح السياسية والصراعات الإقليمية.

ولفت الى أنه يتطلع بتفاؤل إلى المبادرات التي يقوم بها رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وإلى نجاح مساعيه وقرب التوصل إلى صيغة مقبولة من جميع الفرقاء السياسيين «لكي نبدأ ورشة عمل جديدة تطلق رؤية اقتصادية خلاقة لمستقبل لبنان ومستقبل أبنائه ذلك أن الأمر لا يتوقف على تشكيل حكومة جديدة، بل يتعداه للانطلاق قدماً إلى مسيرة متعددة الآفاق من الإصلاحات التي طال انتظارها لتحقيق التنمية المستدامة التي ننشدها جميعاً».

وتابع: لذلك، في هذه المرحلة بالذات، لا يمكننا إلا أن نؤيد التقارب الحاصل ونأمل أن ينعكس التواصل في ما بين السياسيين إيجاباً على باقي الملفات والاستحقاقات، وليس فقط على الصعيد الحكومي، بما ينعكس استقراراً أكثر ما يحتاجه اللبنانيون في خضم ما يجري من حولنا وتحديداً في سوريا، خصوصاً وأن الظروف الأمنية والاقتصادية لا تحتمل المزيد من التأجيل.

الأداء الاقتصادي  
وعن تقييمه للأداء الاقتصادي لبنانياً وعربياً عام 2013 قال: رغم حجم التحديات التي أرخت بثقلها على الاقتصاد اللبناني خلال عام 2013، بقي معدل النمو في المنحى الإيجابي عند ما يقدر بنحو 1.5% وننظر بأمل إلى عام 2014 لأن تتمكن من العودة مجدداً إلى معدلات النمو التي يستطيع الاقتصاد اللبناني تحقيقها في ما لو توفرت عوامل الاستقرار السياسي والأمني، خصوصاً وأنا قادرون على ذلك.

ورأى أن المطلوب اليوم هو توفير الاستقرار اللازم لكي يستطيع الاقتصاد أن يستقطب الاستثمارات العربية والأجنبية، ولتعود السياحة إلى سابق عهدها من الازدهار، ومعها باقي القطاعات الاقتصادية.

أما على المستوى العربي، فقد شهدنا عام 2013 تباينات حادة بين المناطق التي تنعم بالاستقرار، كما حال دول الخليج العربية بشكل عام، والدول العربية التي لا تزال تشهد تحولات جذرية تنعكس صعوبات بالغة على اقتصاداتها ويتنظر أن ينطوي المشهد الاقتصادي للعام 2014 على استمرار التباين بين الساحات الاقتصادية العربية المختلفة، حيث نتوقع فورة اقتصادية جديدة في دول مجلس التعاون الخليجي، في مقابل بداية صعود عدد من الدول العربية من دوامات الاضطرابات وتداعياتها الاقتصادية المؤثرة على دول عربية أخرى.

وأكد القصار أنه بالتزامن مع ذلك، ستستمر الأزمة الاقتصادية لدى دول الاتحاد الأوروبي بالتأثير خصوصاً على الدول العربية المتوسطة، لكونها الشريك الرئيسي لها، سواء في التجارة الخارجية أو في الاستثمارات الخارجية المباشرة أو بالنسبة لتحويلات المغتربين والعاملين.

وعن رؤيته لاقتصاد العام 2014 لبنانياً وعربياً نظراً لحجم التحديات الماثلة قال القصار: من المهم أن يفتح المجال بشكل أوسع لتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، ولا سيما صناديق التنمية والمؤسسات المالية، لتعزيز دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، باعتباره المصدر الحقيقي لتعزيز القدرة

على النمو الفعلي والشامل والمستدام، والقادر على خلق فرص العمل الجديدة، بل لإطلاق إمكانات النمو الهائلة في البلاد العربية التي لا يمكن بلوغها إلا إذا أصبح القطاع الخاص المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي، والشريك الأساسي للحكومات العربية في صياغة السياسات التنموية وفي بناء القدرات والمهارات وتوجيهها نحو الإنتاج والابتكار والتجديد.

وأمل القصار في أن يكون العام الحالي معبرا للاستقرار لجميع دول المنطقة، وخصوصا سوريا التي لطالما شكلت شريانا اقتصاديا حيويا للدول العربية المجاورة.

وضع المصارف

وحول المعلومات التي تردت عن تعرض مصرفين لبنانيين من كبرى المصارف إلى الملاحقة بسبب التغطية على عمليات مالية مشبوهة أكد القصار أن المصارف اللبنانية تخضع لمعايير عالية بشأن السيولة يشرف عليها المصرف المركزي، وتتجاوز المعايير العالمية أو ما هو معمول به فيها، سواء كانت مصارف كبيرة أم صغيرة وليست لدينا أية مشكلة في السيولة لأننا نعتمد على قاعدة ودائع واسعة، تمثل ما يتجاوز 80% من إجمالي الموجودات، إلى جانب نسبة 8% للرساميل، ونحو 7% لما تكونه المصارف من أموال دائمة، لتبقى نسبة ضئيلة جدا لما تستدينه المصارف من المصارف الأخرى أو من السوق.

وإذ نفى القصار تعرّض المصارف اللبنانية الصغيرة الى أزمة سيولة قال: إن نسبة الإقراض إلى الودائع لا تتعدى 50% بشكل عام، مقارنة مع نسبة تتجاوز 100% عالميا، بما فيه عدد من الدول العربية. وهذا الأمر، إلى جانب نوعية الإقراض في لبنان الموجه بشكل أساسي إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي، يجعل القطاع المصرفي اللبناني بمنأى عن الأزمات، مهما كان نوعها أو حجمها.

وتابع: ونحن لدينا ثقة عالية بسعادة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وبدوره الفعال في الحرص على تطبيق أعلى المعايير السليمة لحماية النظام المصرفي ومنع أية عمليات مخالفة للأصول المصرفية.

ربيع اجتماعي اقتصادي!

بعد لقاء الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام في الفترة الأخيرة على عدة أمور بات من غير المستبعد أن يعمل الطرفان على إطلاق شرارة ربيع اجتماعي اقتصادي في لبنان وفي هذا الشأن قال القصار: نحن من دعاة الاستقرار وبعيدين كل البعد عن السلبية.

وختم: حين تتوصل المساعي الجارية إلى قيام حكومة فاعلة توفر الاطمئنان، فإن الهيئات الاقتصادية على كامل الاستعداد لوضع جميع إمكانياتها في سبيل وضع خطط النمو وبرامج الإصلاح للدفع قدما بالاقتصاد اللبناني إلى مسار واعد من النمو الشامل والمتوازن ونحن على ثقة بأن الاتحاد العمالي العام سيكون إلى جانبنا لهذه الغاية.

عزة الحاج حسن شيباني